ظاهرة حمل السلاح في أمانة العاصمة تتضاءل

قوات الحماية نجحت في لجم الفوضى وتحتاج للمزيد من الدعم لفرض النظام الصارم

- .. مع استمرار نشر وتوزيع لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار للقوت الأمنية الميدانية المعروفة باسم «قوات الحماية الأمنية بأمانة العاصمة» التي بدأت تحكم قبضتها على مشارف الطرقات الرئيسية والأماكن الحساسة التي كثرت فيها النزاعات وتعتبر هذه الخطوات ثابتة وجادة لمنع أي اختلالات يتوقع حدوثها بعد سحب اللجنة العسكرية الوحدات العسكرية والأمنية التابعة لأطراف النزاع في عدد من المواقع التي تمركزت فيها عبر المتاريس والحواجز والسواتر الترابية والخنادق.
- القوة الأمنية الخاصة التي شُكلت من قبل اللجنة العسكرية تتمثل مهمتها في حفظ الأمن وإنهاء المظاهر المسلحة بالعاصمة صنعاء لم تنحز إلى أي طرف من الأطراف وتقف على مسافة واحدة من جميع أبناء الوطن وقد راعت اللجنة العسكرية عملية الاختيار لقوة الحماية الأمنية حيث دمجت الوحدات العسكرية من أربع وحدات وهي: (الفرقة الأولى مدرع، حرس جمهوري ، أمن مركزي، واللواء الرابع).
- «الثورة» قامت بالنزول الميداني ومعرفة آلية عمل قوات الحماية الأمنية المنتشرة بأمانة العاصمة وماهي المهام المنوطة بها خاصة بعد صدور تعميمات بمنع حمل السلاح في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات .. فإلى التفاصيل:

لقاءات/
نورالدين القعاري

معاملات

يبدأ محمد نعمان أبو لحوم أحد أفراد عناصر الحماية الأمنية بأمانة العاصمة بالحديث عن التعامل الذي يتم بينه وبين المواطنين أثناء فترة مناوبته قائلاً: يزيد المواطن من معنوياتنا والتعامل بيننا جيد على مستوى نقاط التفتيش من خلال التعاون الذي يبدونه وذلك في عدم حملهم للسلاح من أجل تحقيق أمن واستقرار الوطن.

وأضاف نعمان: أن هناك مجموعة من المشاكل والعراقيل تواجه أعضاء الحماية الأمنية في عدم تجاوب العناصر التابعة للمشائخ للتعميمات الصادرة من الداخلية حول منع حمل السلاح (أطراف الصراع السياسي) والتي تسبب لنا أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه خطة قوات الحماية الأمنية وإخلاء العاصمة من السلاح ولم نتلق أوامر بوقفهم عند هذا الحد من التمادي في حمل الأسلحة.

أهبة الاستعداد

أما الرائد علي يحيى حسين الحمزي أحد ضباط القوات الأمنية بأمانة العاصمة، قائد لمجموعته، يتحدث عن الاستعدادات الأمنية التي تتخذها قوة الحماية حيث يقول: نقاط الحماية الأمنية متواجدة في المواقع التي كلفت بحميتها ونتلقى توجيهاتنا من اللجنة العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار وذلك لرفع الحواجز والنقاط المستحدثة ولكي نجد الأمن والأمان ونقوم بواجبنا من خلال البحث والتفتيش عن السلاح وفي البداية كان أكثر المواطنين يقومون بحمل الأسلحة وبعد نزول الحماية الأمنية واستمرارها في عملها لاحظنا تجاوب المواطنين لعدم حمل السلاح وتفاعلهم معنا، ولدينا شبكة خاصة نقوم بالتواصل في حال وجود أي خلل يطرأ علينا.

الحمزي

الحميري

الحمزي: نمتلك شبكة خاصة للتواصل عند الأحداث الطارئة .. ولدينا خط مباشرمع أعضاء اللجنة العسكرية

عوائق

ويرى الجندي عبدالرزاق يحيى الصبري أن نزولهم في المناطق المقررة من قبل اللجنة يأتي في ظل أهمية هذه الأماكن إلا أن هناك صعوبات تواجههم حيث يقول: نزلنا هنا بأوامر من اللجنة العسكرية لحماية أمن المواطنين والحمد لله هناك تجاوب من المواطنين ولكن هناك بعض المسلحين المتواجدين داخل العاصمة نفسها من أطراف النزاع تبقى المشكلة الرئيسية، ونرجو أن يتم الاتفاق بين الأطراف المتنازعة مع اللجنة العسكرية حول عدم حمل السلاح ونحن مستعدون للتضحية من أجل الشعب. ونشكر لكل المواطنين الذين يستجيبون لنداء الدولة في إنهاء كافة المظاهر المسلحة.

تكوين الشعار

وعن ماهية الشعار الذي اعتمدته اللجنة العسكرية لأفراد قوات الحماية الأمنية لأمانة العاصمة قام الضابط جلال الحميري قائد مجموعة أفراد اللواء التابع للحماية الأمنية ، بشرح الشعار كاملاً، حيث يقول: يعد الشعار الذي خصص للجنة الحماية الأمنية قوياً ويعبر عن تاريخ اليمن وأصالته كعمق حضاري، حيث ابتدأ بعلم الجمهورية اليمنية شعار الوحدة والقوة والمجد والوفاء للوطن، كما يحتوي على أول كلمة مسطرة على رأس الشعار (الإيمان) ويقصد به الإيمان بالله وحده لا شريك له تليها كلمة (الضبط) ويقصد به ضبط النفس في الأمور والعمل بجدية على حفظ البلاد من كل الأضرار التي تحيط به ممثلة بالجندي الذي يعتبر ابن الوطن الحامي الأول الذي يحمل هم وطنه، ثم تأتي بعد ذلك كلمة (الحزم) هو الجد بالتعامل لأنه في الوقت الحاضر الوطن يمر بظروف صعبة ولا بد من الجميع التعاون بحزم ضد أي عابث بأمن هذا الوطن فالأرض هي أرض كل يمني غيور على بلده ولا يجب أن نفرط بشبر من أرض اليمن الغالي.

ويحتوي الشعار أيضاً على شجرة البن المخضرة التي تجسد حضارة قديمة وقد عرفت اليمن قديماً بتصدير هذا النوع من وإلى بلدان العالم، ثم تليها صورة الميزان الذي هو رمز المساواة والعدالة بين الناس جميعاً داخل الوطن، ومن ثم العين الساهرة التي تتوسط الشعار تسهر على أمن وحماية الوطن واستقراره، وإن شاء الله نطبق كل ما احتواه هذا الشعار الذي علق على كتف كل جندي من جنود الحماية الأمنية ونكون أهلاً للثقة السياسية تحت توجيهات رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي .

كلمة وفاء

ويضف الحميري: أتمنى التوفيق والشكر والسداد لكل أبناء الوطن الشرفاء لمد يد العون مع قوة الحماية الخاصة لأمانة العاصمة لأن كل فرد في المجتمع يكمل عمل الآخر، كما أتوجه بالشكر لكل أعضاء اللجنة العسكرية ممثلة بوزير الدفاع والداخلية وكل أعضاء اللجنة العسكرية وأتقدم بالشكر الخاص للعقيد الركن محمد الصوفي وإلى كل الشرفاء والرائد علي يحيى حسين الحمزي مسؤول النقطة العسكرية المتواجدة في منطقة الحصبة على سعة صدره وتعاونه كالفريق الواحد وحبه للأفراد المتواجدين في النقطة.

تعاون مستمر

ودعا عزيز الطبر سائق طقم تابع لعناصر أفراد اللواء التابع للحماية الأمنية بأمانة العاصمة كافة أفراد الشعب إلى تسهيل مهمة فرق الحماية، حيث قال: نطالب أبناء الشعب التعاون معنا قدر الإمكانية عن طريق عدم حمل السلاح وعدم إحداث متارس وحواجز ترابية وأن يخضعون إلى قطع الطريق في أي حالة من الأحوال، وإن كانت هناك مشكلة فعليهم عرضها على الجهات المختصة تفادياً لوقوع عواقب لا يحمد عقباها، ولكي يكتمل الواجب في تحقيق أمن واستقرار البلد يجب تعاون الجهات المختصة وبالأخص المواطن متخذ القرار الأول والأخير في هذه الحملة الأمنية.

مواطنون: الالتزام بعدم حمل السلاح يساعد في اكتمال منظومة تحقيق الأمن والاستقرار

الطبر

صلاح

الصبري

إعادة الأوضاع

ويقول المواطن محمد الجائفي الذي امتنع عن حمل السلاح منذ بداية نزول قوة الحماية الأمنية: يأتي القرار العسكري الذي اعتمدته اللجنة العسكرية بمنع حمل السلاح في عواصم المحافظات والمديريات والذي بدأ مفعوله يطبق على أرض الواقع هو في الحقيقة خطوة لنزع بؤر التوتر وإزالة أسباب النزاع وترسيخ الأمن والاستقرار وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، مضيفاً وهذا القرار صدر قبل ثلاثة أعوام وها هو يعود من جديد وقد قطعت الداخلية شوطاً كبيراً عندما اتخذته فبالعودة إلى إحصائية صادرة تقول إن الداخلية تمكنت من ضبط ستمائة ألف قطعة سلاح، وأنها أغلقت خلال عام واحد) ١١١ (محلاً لبيع السلاح، ونأمل أن نشاهدها تختفي من أكتاف المواطنين.

محمد صلاح الفلاحي، مواطن يرى أن وجود قرار عدم حمل السلاح تم تفعيله حالياً بعد انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة لتكون مهمة قوة الحماية المساعدة على وقف حمل السلاح من جميع الأطراف التي كثيراً ما نلمسه في حياتنا اليومية وخاصة في الآونة الأخيرة ومنع أي اختلالات أو توترات أمنية بعد سحب الوحدات العسكرية والأمنية من المواقع التي تتواجد فيها، مؤكداً بأن هذه الخطوة التي اتخذتها اللجنة العسكرية المكلفة من فخامة المشير عبدربه منصور هادي هي ضرورية في الوقت الراهن لوقف تدفق المسلحين وإيقاف حمل السلاح الذي انتشر في الأيام السابقة بسبب الأزمة.

نتائج إيجابية

أما الرائد عمر السكني فقد عبر عن ارتياحه الشديد من خلال ملاحظته لنسبة تناقص حمل السلاح الذي تم بعد التعميم الأخير حيث يقول: بصراحة التجاوب ممتاز وبنسبة طيبة حتى الآن وهناك أناس غير مستوعبين وهم يمثلون قلة ولكننا متأكدون من أن مصيرهم استيعاب أهمية هذا القرار وعموماً التجاوب جيد في تسليم هذه الأسلحة والالتزام بعدم حمل السلاح يتطور بشكل إيجابي.